مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 01 السنة 2021 ص 544 - 560

تاريخ الإرسال: 2020/01/14 تاريخ القبول: 2020/11/24
تاريخ النشر: 2021/01/30

الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع

Environment Security And Human Security Completing Or Crossing

نوال بن قلوش
جامعة معسكر، الجزائر، nawelbenkellouche@gmail.com

الملخص:

يعد الأمن البيئي واحد من القضايا غير التقليدية الّتي أسهمت في توسيع وكذا تعميق مفهوم الأمن، فقد أسهم في تعميق الأمن من خلال اهتمامه ليس فقط بأمن الدولة، ولكن أيضا بأمن الأفراد، البيئة، الأنظمة الفرعية، كما ساهم في توسيع الأمن من خلال خطر الحروب، بل عالج أخطارا أخرى غير الحرب فرضها التغيير البيئي على الإنسان، حيث يقوم الأمن الإنساني حول التغيّر البيئي بأمننة التغيّرات البيئية الفعلية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن البيئي، الأمن الإنساني، التهديدات البيئية، التغيير البيئي، الموارد الطبيعية.

Abstract:

The environment security is considred as one of the non traditional issues, it contributed in extending and deepening the concept of security, It did not only contribute in the security of government, but also the security of individuals, environment, and the systimatical branches. Moreover, it contributed in extending the security through clarifying the danger of war. In

addition to other dangers that the environment change imposes on makind, that the human security is based on the environment change by securing the real environment changes.
Keywords: The environment security; The human security; The environmental threats; The environment change; the natural resources.

نوال بن قلوش ، NAWELBENKELLOUCHE@GMAIL.COM

1.مقدمة:

أدّت التحولات الّتي شهدتها المنظومة الدولية نهاية الحرب الباردة وتحديدا في المجال الأمني وكذا تداعيات العولمة على كافة الأصعدة لتطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وبروز مفهوم الأمن الإنساني بعدما كان أمن الدولة يرتكز على حجم القوّة العسكرية أصبح يرتبط بأمن الأفراد، خصوصا في ظلّ وجود تهديدات لا تماثلية لادولاتية (أنظر التعليق رقم 01) لا تعترف بالحدود السيادية للدول، والّتي تتطلب التعامل معها رصد سياسات تنموية كفيلة بمعالجة المشاكل المحيطة بالأمن الإنساني، هذا الأخير الّذي يبنى على ثلاثية المياه، الصحة، والبيئة، ووفقا لذلك فرسم برامج تنموية تلبي الحاجيات البشرية وتجنبهم الخوف، والقهر، الجوع، الحرمان يتوقف على الأخذ في الحسبان الموارد البيئية الّتي تشكّل العصب المحرّك لمختلف البرامج التنموية، وهو في الوقت نفسه ما يستدعي الاستغلال العقلاني للموارد البيئية بشكل يضفي إلى تحقيق الأمن البيئي الّذي فيه ضمان لتوازن النسق الايكولوجي وحفاظ على أمن الأفراد.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على مفهومين هامين أصبحا يشكّلان سمة في حقل العلاقات الدولية لها دورها في توجيه سياسات الدول.

– أمن الدولة يكمن في أمن أفرادها، فبلورة سياسات فعالة تحمل في طياتها استجابة فعلية لتطلعات المواطنين ومجابهة المشاكل باختلافها: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، والّتي مردها لغياب فرص العمل وارتفاع معدّلات البطالة، تدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية للمواطن، فاتخاذ خيارات تتعلق بالحفاظ على أمن الأفراد وأمن الدولة تكمن في عملية معالجتها بعيدا عن استخدامات القوة العسكرية.

– تحقيق الأمن البيئي والأمن الإنساني تجسد معضلة حظيت بالعديد من النقاشات بالأخص الدول المتقدمة الّتي تتحمل المسؤولية الجسيمة في تفاقم حدة التهديدات البيئية، فالبشرية في تطور مستمر وهذا التطور نجم عنه تطور أساليب التنمية في ظلّ ارتفاع معدّلات حجم الطلب على الموارد لتلبية احتياجات الإنسانية، الأمر الّذي أثّر سلبا على حجم الموارد البيئية سواء كانت نابضة أو متجددة والّتي تحتاج هي الأخرى إلى فرصة لأجل التجدد التلقائي، وهو ما يستدعي وجود إرادة سياسية حقيقية قادرة على خلق صيغة توافقية بين مقتضيات إشباع حاجات الإنسان ومستلزمات الحفاظ على التوازن الايكولوجي الّذي فيه تعزيز للأمن الإنساني.

إشكالية الدراسة: إلى أيّ مدى يساهم الأمن البيئي في تعزيز الأمن الإنساني؟ وفيما تتمثل آليات تحقيق ذلك؟ وما طبيعة العلاقة بين المتغيّرين؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية الّتي تساعد على تفكيك الإشكال وإجراء التحليل الموضوعي للدراسة:

–ما المقصود بالأمن البيئي وفيما تتمثل عناصره؟

–ماهية الأمن الإنساني؟ فيما تكمن أبعاده؟

–هل العلاقة بين متغيّر الأمن البيئي والأمن الإنساني علاقة طردية تناسبية– تكاملية؟ أم أنّها علاقة طردية عكسية؟ وفيما تكمن محدّدات العلاقة الارتباطية بين المفهومين؟.

فرضيات الدراسة:

– تدهور الوضع الإنساني في كثير من مناطق العالم ذو علاقة وطيدة بتدهور الوضع البيئي.

– تحقيق الأمن البيئي رهين بتضافر جهود المنظومة الدولية والالتزام بالأطر القانونية سواء كانت وطنية، أو إقليمية، دولية خاصة بالشأن البيئي.

– بلورة سياسات تنموية تعطي أولوية للبعد البيئي بشكل يعزز فرص تحقيق الأمن البيئي والأمن الإنساني.

بغية اختبار صحة الفرضيات من عدمه تمّ اعتماد ثلاث محاور أساسية للتحليل تسبقها مقدمة تتضمن الإطار العام للموضوع وتعقبها خاتمة تتضمن أهم نتائج الدراسة:

- مفهوم الأمن البيئي وأهم النظريات المفسّرة له
- التعريف بالأمن الإنساني وأبرز المقاربات المفاهيمية المفسّرة له
- طبيعة العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني

2. مفهوم الأمن البيئي وأهم النظريات المفسّرة له:

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهمّ المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث آليات دولية لمواجهة التدهور البيئي، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين والباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي وتغيّر المناخ (عبد القادر الشيخلي، 2009، ص26)، حيث يتمحور مضمون الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى

الوطني، الإقليمي، والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية الّتي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الخطرة، والمطر الحمضي، تلوث البحار والمحيطات، الأنهار، الضباب الدخاني، ظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية.

الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام في تلاشي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث، سوء الإدارة، الأخطار الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات، والّتي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية (كسرى مسعود وطاهري الصديق، 2014)، فالأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية (كسرى مسعود وطاهري الصديق).

على العموم الأمن البيئي يتعلّق أساسا بحماية الموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوّثات، والجرائم المتعددة الّتي ترتكب في حقّ تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي (عبد الوهاب رجب هاشم، 2006، ص07)، فالأمن البيئي بعد هام من أبعاد الأمن الإنساني وتحديدا فهو بعد جوهري على الإطلاق من بين الأبعاد الصحيّة للأمن الإنساني (أُنظر التعليق رقم02)، حيث يرتبط مفهومه بحماية البيئة والتنمية المستدامة، والأفراد من المخاطر البيئية والصحيّة كالتلوث والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلّحة الّتي تغذّي هذه المخاطر، واتخاذ الإجراءات المؤسساتية والتشريعية لحماية البيئة ومواردها من التدهور من أجل حياة أفضل للبشر (هشام بشير، 2007، ص05)، للتعمق أكثر في مفهوم الأمن البيئي تمت الإشارة إلى المقاربات النظرية التالية(Filipe le Prestre, 1998, p276):

1.2. النظرية التقليدية:

تمثّلها المقاربة الاجتماعية للمنظور الواقعي ونظرية سياسة الندرة، ووفقا لذلك فالندرة قد تتطور إلى صراع دولي عندما تكون هناك قيود على الوصول إلى الموارد الحيوية المتجددة وغير المتجددة كالنفط، والمياه، الغذاء، كما أنّ التهديدات البيئية العالمية والاجتماعية والاضطرابات السياسية سببها اللّاجئون البيئيون الّذين يتحركون عبر الحدود الوطنية (Filipe le Prestre, 1998, p277):

2.2. النظرية البديلة:

بالنسبة لهذا الاتجاه سوف تتم الإشارة إلى أعمال "Margaret" و "Harold" في مجال العلاقات الدولية المستندة على المنظور البيئي للقضايا الإنسانية واعتماد سياسات تجاه الأرض، حيث يعتبر المنظور الايكولوجي السياسات الدولية نظاما للعلاقات المترابطة بين المجتمعات والأرض والّتي تشترك مع بعضها البعض في ظلّ الاعتماد المتزايد على موارد الكوكب المحدودة والّتي تشكل قاعدة أساسية لرفاهية الإنسان وبقائه (إبراهيم سليمان الأحيدب، 1998، ص44). أمّا بخصوص جذور الأزمات البيئية فهي نتيجة ضعف قدرات الإنسان في التكيف مع الطبيعة ومواقفه السلبية اتجاهها، حيث أنّ التقدم التكنولوجي السريع أدى إلى زيادة استغلال البشر للموارد الطبيعية، ممّا يتطلب مزيدا من التغيّيرات في المواقف والمعتقدات والتصورات في بنية المؤسسات الاجتماعية من أجل تحقيق عالم آمن بيئيا.

3. التعريف بالأمن الإنساني وأبرز المقاربات المفاهيمية المفسّرة له :

حسب ما طرحه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لعام 1994 فمفهوم الأمن الإنساني يرتكز جانبين رئيسيين، بالدرجة الأولى يعني السلامة من التهديدات مثل الجوع، والمرض، والقمع، وبالدرجة الثانية يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء المنازل، أو في العمل،

أو في المجتمعات (عبد النور بن عنتر، 2005،ص59)، ووفقا لذلك فالأمن الإنساني تحرر من الخوف، تحرر من العوز، وتحرر من القهر، في حين ذهبت مفوضيّة الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة ONU إلى اعتبار الأمن الإنساني حماية النواة الأساسية لكل إنسان بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية (عبد الحكيم الشرجي، 2005، ص44).

قد ذهبت الأبحاث الأكاديمية إلى شرح تعاريف مختلفة لمفهوم الأمن الإنساني بحكم تباين المقاربات النظرية، حيث انصرف "لينكولن شان" " Lincoln chen " إلى طرح تعريف للأمن الإنساني بالاعتماد على مكوّناته الثلاث: بقاء الإنسان، رفاهية الإنسان، حرية الإنسان، فالأمن الإنساني هو الهدف النهائي للاعتبارات الأمنية كافة (خديجة عرفة محمد الأمين، 2009، ص39)، وعليه فالفرد هو لبّ النقاشات الأمنية فبقاء الإنسان لم يعد مهدد بالحرب فقط بل إنّ الفقر بالإضافة إلى خطر البيئة كلّها أصبحت مصدر تهديد لبقاء الجنس البشري، ورفاهيته الاقتصادية، واحترام الكرامة الإنسانية يكون من خلال حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان (فضيلة عيسات، 2017، ص452).

كما قدّم "جورج ماكلين" "George Maclean" تعريفا آخر للأمن الإنساني يرتكز على المقاربة الشمولية الكلّية، أين اعتبر الأمن الإنساني في معناه الشامل تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على فكرة أنّ حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة، فالأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الّذي يترافق مع اعتبارات عدّة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، ومن ثمّ فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن ترتكز على العنف الهيكلي ممثلا في الحرب فانّ الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير

الهيكلي، فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي وفي مجتمعاتهم وفي بيئتهم (فضيلة عيسات، 2017، ص452)، في حيت اتجه " أمريتا سن" " Amertya Sen " إلى تعريف الأمن الإنساني أنّه يعني الحدّ من أوجه انعدام الأمن الّتي تبتلي بها حياة البشر والتخلص منها إن أمكن، وهو ما يتعارض مع أمن الدولة الّذي يرتكز أساسا على صون سلامة الدولة وقوّتها، ومن ثمّ فأمن الدولة يرتبط ارتباطا غير مباشر بأمن البشر الّذين يعيشون في الدولة (Amertya Sen, 1999, p10).

واستنادا لما سلف ذكره يمكن الإشارة إلى أهمّ خصائص الأمن الإنساني (عبد الحكيم الشرجي، 2005، ص45):

– الشمولية: إذ تشمل مختلف المصادر المتنوعة لعدم الأمان الفردي المتعلّقة بالحاجة بالإضافة إلى العنف الجسدي.

– تكامل مكوّناته: أي مترابطة وظيفيا إذ يتوقف كل منها على الآخر.

– محوره الإنسان ويتعلّق بنوعية الحياة.

الأمن الإنساني يتطلب اعتماد إستراتيجيتين أساسيتين وهما (Khagron, William C, and Dana Firas red, 2003, p 295): إستراتيجية التمكين، إستراتيجية الحماية، حيث تقوم الإستراتيجية الأولى على توسيع قدرات الفرد في سياق لم يكن متاحا من قبل، فالتمكين هو تلك العملية الّتي يكسب من خلالها الفقراء التحكم في أحوال حياتهم ومواردهم، فهو عملية مساعدة الجماعة أو الأفراد للوصول إلى التأثير السياسي أو السلطة القانونية (أنظر التعليق رقم 03)، أمّا الإستراتيجية الثانية فتستند على عنصر الوقاية واستباق المخاطر الّتي تهدد الأفراد والمجتمعات، حيث تكون الحماية فردية، أفقية، عمودية (أنظر التعليق رقم 04).

بالاستناد على ذلك فالأمن الإنساني يتمحور حول الفرد باعتبار أمن الفرد هو مؤسس لأمن المجتمع والدولة في ظلّ الترابط العضوي بينهم، وهو ما يستوجب

البحث في ثلاثية: الفرد، المجتمع، الدولة (فضيلة عيسات، 2017، ص454)، وبذلك فالأمن الإنساني في مضمونه يرتكز على صون حرية وكرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، بموجب ذلك الأمن الإنساني مبني على مقاربة أنّ الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتّباع سياسات تنموية رشيدة على اعتبار أنّ التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الّذي يتربص بالإنسان، ذلك أنّ التهديد يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، غياب التوزيع العادل للموارد، الكوارث الايكولوجية، تغيّرات المناخ، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو بدوره ما يرتبط كل الارتباط برصيد الموارد البيئية المتواجدة في النسق الايكولوجي ومدى قدرتها على التجدد بشكل كاف لتمويل البرامج التنموية المرصودة لتلبية حاجيات الإنسان، وهو ما يستوقفنا عند الأمن البيئي الّذي أصبح تحقيقه أمرا ملّحا على اعتبار أنّ هذا الأخير يصنّف من أهمّ أبعاد الأمن الإنساني إلى جانب الأمن الفردي، الأمن الشخصي، الأمن الثقافي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي.

بناءا على ما تقدم طرحه يمكن الإشارة إلى أهمّ المقاربات النظرية للدراسات الأمنية الّتي حاولت الإحاطة بمضامين الأمن الإنساني:

1.3. النظرية الليبرالية:

قدّمها وطورها كل من " لستر براون" عام 1977 و" ريتشارد أولمان" عام 1983 (فريدة حمود، 2010-2011،ص159)، حيث تمّت محاولة تسليط الضوء على التهديدات البيئية باعتبار أنّ الأمن لا يقتصر على التهديدات العسكرية فقط، بل هو مفهوم شامل يشتمل على التهديدات غير العسكرية أو ما يعرف بالتهديدات اللّاتماثلية، بمعنى اللّادولاتية.

2.3. النظرية الواقعية والواقعية الجديدة:

استندت في تحليلها لمفهوم الأمن الإنساني على فرضية مفادها: الدولة كفاعل رئيسي لتوفير الأمن، وبالتالي فانّ إدراج المشاكل والقضايا البيئية ضمن الأجندة البيئية من شأنه إثقال الأجندة الأمنية والتأثير سلبا على القدرة التحليلية لأفكار الأمن الإنساني، ومن ثمّ تمييع حقل الدراسات الأمنية (Edward New Man, 2010, p-p: 78-79).

3.3. النظرية البنائية:

بنت تحليلها وتفسيرها لمفهوم الأمن الإنساني على المحدّدات التالية (Yu-tai Tsai, 2009, p-p: 22-24):

– ظهور مفهوم الأمن الإنساني يعكس تأثير القيم والمعايير على حقل الدراسات الأمنية، فالأمن البشري هو محاولة لإعادة تفسير جذور انعدام الأمن والتخلف، والفقر.

– المصالح الوطنية مزيفة في عملية التفاعل المتبادل وتحدد هذه العملية المصالح والهوية، وتشكّل الهوية المصالح أثناء العملية، فقيمة الأمن الإنساني تؤسس عندما تنقل الدول انتباهها إلى المصالح المشتركة.

4.3. المقاربة النقدية:

أكّدت أنّ أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها تحقيق أمن الفرد بجانب الدولة.

4. طبيعة العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني:

المعلوم أنّ تهديدات الأمن البيئي تتسم بكونها ذات طابع دولي حيث تمتد آثارها عبر الحدود، كما أنّ أبعادها متعددة تمس المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وعليه يعدّ عدم التوازن الايكولوجي وتدهور الموارد الطبيعية من أهم أسباب تدهور حقوق الإنسان والأمن الإنساني، وبالتالي فدور الأمن البيئي

في تحقيق الأمن الإنساني يتطلب بالدرجة الأولى التقليل من حدّة التهديدات البيئية وتحديدا محاولة التقليل من حجم تداعياتها السلبية على الأمن الإنساني، ومن ثمّ سوف يتم عرض أهمّ التهديدات البيئية المؤثرة على الأمن الإنساني لغرض توضيح طبيعة العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني:

1.4. الاحتباس الحراري:

لقد أثبتت الدراسات ارتفاع معدّلات حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي للأرض نتيجة لارتفاع نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وهو الأمر الّذي نجم عنه ارتفاع مستوى سطح البحر ما بين المتر وثلاثة أمتار بسبب ذوبان الجليد والمحيطات ممّا من شأنه تهديد 1,28% من سكّان المعمورة و1,3 % من الإنتاج العالمي، وإغراق مناطق ساحلية كبيرة، وانخفاض مستوى الإنتاجية (مصطفى كمال طلبة، د ت ن، ص179).

2.4. تهديد الأمن المائي:

تعدّ المياه العذبة من الموارد الأعلى قيمة والأقل توافر في العديد من الدول، فالحصول على الموارد المادية النظيفة أو ما يعرف بحدّ الكفاية من المياه (أنظر التعليق رقم 05) بمثابة رهان استراتيجي في القرن 21م خصوصا في ظلّ تزايد الضغط على الموارد المائية بسبب التغيّرات المناخية، النمّو السكاني المتسارع، التطور الصناعي.

3.4. تهديد الأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالموارد المائية، وفي هذا الإطار يؤثر تغيّر المناخ على الأمن الغذائي من خلال تداعياته على أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي بسبب الجفاف والإجهاد المائي.

4.4. الصحة الإنسانية:

يوجد ترابط وثيق بين تحسن الوضع الصحّي وتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذ يؤثر التغيّر المناخي على صحّة الأفراد من خلال ازدياد حدّة الفقر وارتفاع معدّلات وفيات الأطفال وسوء التغذية الناتجة عن انخفاض موارد المياه، وإنتاج الغذاء وتدني نوعيته (فراس أحمد الخرجي، 2007، ص20)

5.4. النمّو السكّاني:

يعتبر التوازن بين النمّو السكاني والوسط البيئي من أكبر التحديات الّتي تواجه الأفراد، حيث أثر النمّو الصناعي في الدول المتقدمة والانفجار السكاني في الدول النامية على قدرة البيئة على التحمل La Soutenabilite وتدهور مواردها (فراس أحمد الخرجي، ص21).

6.4. المخاطر الناتجة عن استعمال المواد الكيميائية والنووية:

تعدّ أسلحة الدمار الشامل خطرا كبيرا على الأمن الإنساني، حيث تستخدم هذه الأسلحة كإرهاب بيئي وبيولوجي، خصوصا في ظلّ تنامي النزعة التسلحية لأجل ممارسة الردع على المستوى الدولي.

7.4. الحروب والنزاعات المسلّحة:

تؤثر النزاعات المسلّحة على البيئة، كما تؤثر كذلك على التنمية الإنسانية (سحنون محمد، 2003، ص78).

5.خاتمة:

بالاستناد للدراسة والتحليل المقتضب لكل من الأمن البيئي والأمن الإنساني يتضّح أنّ المتغيّرين تربطهما علاقة طردية لا يمكن الفصل بينهما لأنّه لا يمكن تصور وجود أمن إنساني في ظلّ انتشار الأمراض والأوبئة الناجمة عن ارتفاع معدّلات الملوّثات الكيماوية والغازات السامة، وكذا النفايات والّتي تأخذ وقتا في التحلل، كلّها تهديدات تلحق أضرا بالبيئة الّتي تعتبر المصدر الأصل والوعاء الّذي

يحوي كل المواد الّتي تحتاجها الإنسانية لتلبية مطالبها لأجل البقاء، فالغاية الأساسية وراء السعي نحو تقليص حدّة العبء الّذي تعاني منه البيئة أملا في الوصول للأمن البيئي أصبح مطلبا إنسانيا وضرورة حتمية خصوصا في ظلّ تفاقم تداعيات التهديدات البيئية الّتي لا تعترف بالحدود السيادية للدول وباتت إشكالية مجابهتها تفوق قدرات الدول الّتي وقفت عاجزة في الكثير من الحالات.

اعتمادا على هذه المعطيات تمّ الخروج بجملة من النتائج التي تصب في مجموعها على كون الأمن البيئي القاعدة الأساسية للأمن الإنساني:

1. الإسراف والاستغلال العشوائي للموارد البيئية يؤدي لحدوث ندرة في الموارد اللّازمة لتلبية الحاجات الإنسانية ومن ثم الاحتكار والمنافسة وتأجيج النزاعات والصراعات وبالتالي تدهور الصحة البشرية والفقر وانتشار الأمراض الفتاكة.
2. العيش في بيئة سليمة هو مطلب شرعي بل أكثر من ذلك فهو حق كفلته العديد من المواثيق الدولية وكذا الدساتير والقوانين الوطنية، غير أنّ الإطار القانوني لم يعد كاف لردع الممارسات المضّرة بالبيئة خصوصا في ظلّ اقتصاد السوق الحرّ القائم على سبل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح متجاوزا الجوانب البيئية والإنسانية.
3. أثبتت الدراسات أنّ أعلى نسبة للتلوث مصدرها التنمية الاقتصادية، وان دلّ ذلك فيدل على غياب الدراسات التقنية والفنية الّتي تسبق ميلاد المشروع التنموي والّتي تأخذ في الحسبان كيفية الاستغلال الأمثل للموارد البيئية.

الأمن البيئي والأمن الإنساني مفهومان متلازمان ومتكاملان فالحفاظ على البيئة ضرورة حتمية تتطلب تحلي الفرد بوعي بيئي، ثقافة بيئية، تربية بيئية، ترشيد استخدام الموارد وفقا للحاجيات التنموية، هي إجراءات وتدابير تضمن تخفيض نسبة التلوث(منزلي أو صناعي)، تجاوز مشكلة الحصول على المياه العذبة، التقليل

من حدة الفيضانات الّتي باتت تؤثر على إمدادات الغذاء من خلال إتلاف المحاصيل الزراعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وهي مؤشرات الحفاظ على الأمن البيئي والأمن الإنساني في آن واحد، فالمتغيّرين نمطيين ينطويان على العديد من الأحكام الأمر الّذي جعل حقل الدراسات الأمنية يزخر بالدراسات حول المفهومان، وعليه ما يمكن الخروج به جملة من التوصيات الّتي يمكن أن تكون انطلاقة لأبحاث في هذا السياق بمنظورات متباينة ومتنوعة:

1. المساواة في الحقوق والاستفادة من فرص التنمية.
2. التضامن لمواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع الأعباء والتكاليف بصورة عادلة.
3. احترام الطبيعة من خلال تفعيل مبادئ التنمية المستدامة، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.
4. تقاسم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس متعدد الأطراف والتصدي للأخطار الّتي تهدّد السلم والأمن الدوليين.
5. تعزيز المنظومة التعليمية بإدراج برامج تعزز التربية البيئية، لأنّ الحفاظ على البيئة تربية وثقافة قبل أن تجسدها الأطر القانونية، والضرائب الايكولوجية، والاتفاقيات الدولية.
6. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

5.المراجع

التعليق رقم 01: ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الليّن أو ما يعرف بالأمن الناعم Soft Security وتندرج فيه كل التحديات غير العسكرية كالمخاطر الصحيّة، الإرهاب، اللّاجئين، الجريمة المنظمّة، على عكس الأمن الخشن Hard Security أو ما يعرف بالأمن التقليدي الّذي يقوم على البعد العسكري.

[1]_ عبد القادر الشيخلي، حماية البيئة، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2009، ص26.

[2]_ كسرى مسعود وطاهري الصديق، " أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة ملقاة خلال الملتقى الدولي حول سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظلّ العولمة، 08_09 ديسمبر 2014.

[3]_ المرجع نفسه.

[4]– عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، الرياض: جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 2006، ص07.

[ا]لتعليق رقم02: يمكن حصر أبعاد الأمن الإنساني وفقا لثلاث مقاربات رئيسية: وفقا للارتباط بهياكل الدولة السياسية والاقتصادية نجد الأمن السياسي والأمن الاقتصادي، كما يمكن التصنيف وفقا لمتطلبات الحماية المادية للأمن الإنساني: الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي. في حين تدور المقاربة الثالثة حول الأبعاد الصحيّة للأمن الإنساني، أي البحث عن سبل تعزيز شروط الحياة الصحّية للفرد، ووفقا لذلك حدّد الأمن الصحّي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي.

[5]_ هشام بشير، " مشكلات التلوث البيئي في مصر"، مجلة قضايا، جوان 2007، ص5

6 _ Fhlippe le Prestre, « Securite environnemental et insecurite internationales », revue quebecoise de droit internationale, n11, 1998, p 276.

[7]_ Ibid, p 277.

[8]_ إبراهيم بن سليمان الأحيدب، في أمن وحماية البيئة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1998، ص44.

[9]_ المرجع نفسه، ص45.

[10]_ عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005، ص59.

[11]_ عبد الحكيم الشرجي، " الفقر التحدي الرئيسي للأمن الإنساني"، ورقة بحثية مقدمة خلال المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 14_15 مارس 2005، ص44

12– خديجة عرفة محمد الأمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009، ص39

13- فضيلة عيسات، "التحول الديمقراطي في مصر بين تحديات الداخل ومتطلبات بناء الأمن الإنساني"، مجلة فكر ومجتمع، العدد39، أكتوبر2017، ص452.

[14]- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

15-Amertya Sen, Development as freedom. New york : Oxford university press, 1999, p10.

16- عبد الحكيم الشرجي، مرجع سبق ذكره، ص45

[17] - Khagrom, William C, and Dana Firas Red, « from the environment and human security sustainable to security and development », journal of human development, vol 4, number 2, july 2003, p 295.

التعليق رقم03: عرّف البنك الدولي التمكين على أنّه تعزيز قدرات الفرد أو الجماعة على صنع الخيارات وتحويلها إلى أفعال ونتائج مرغوبة، ويرتكز البنك على تمكين الفقراء حيث يرى بأنّ خياراتهم محدودة بسبب نقص مواردهم وقدرتهم على التفاوض والمساءلة مشيرا إلى إستراتيجية التمكين القائمة على أربعة عناصر: الوصول إلى المعلومات، التضمين، المساءلة، المشاركة والقدرة، التنظيمية المحلية.

التعليق رقم04: بالنسبة للحماية الفردية فتمارس من طرف الأفراد والجماعات من تلقاء أنفسهم اتجاه المخاطر الّتي تهدّد بقاءهم، في حين تقوم الفواعل غير الرسمية كالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تلك الناشطة في البرامج الإنمائية الدولية وتوفير الغذاء العالمي، على غرار الحماية العمودية الّتي تعتبر الدولة الفاعل الأساسي فيها من خلال جملة السياسات والاستراتيجيات العامة الّتي تقوم بتفعيلها لضمان الأمن الإنساني لأفرادها.

[18]_ فضيلة عيسات، مرجع سبق ذكره، ص454

19- فريدة حموم، "الأمن الإنساني في ظلّ عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص159

20- Edward new man, « Critical human security studies », Review of international studies, vol 36, 01January 2010, p-p : 78-79.

21- Yu-tai Tsai, « The Emergence of human security : Aconstructivist view », international journal of peace studies, vol.14, N_o= 2, Autumn winter 2009, P-P : 22-24.

22_ مصطفى كمال طلبة، " العالم العربي ومواجهة تحديات تغيّر المناخ"، السياسة الدولية، العدد 10، ص179.

23_ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[1]التعليق رقم05: يعرّف بحدّ الكفاية من المياه أو الضغط المائي" Water Stress Index " والّذي يستخدم للتعبير عن مستوى الأمن المائي، والّذي معناه حدّ الأمن المائي. أي متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة للزراعة والصناعة، وكذا الاستهلاك المنزلي " Domestic ". هذا من جهة ومن جهة أخرى وحسب الدراسات ومن منظور عالمي أعتبر معدّل ألف متر مكعّب من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحدّ الأدنى الّذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة المياه الّتي تعرقل التنمية وتؤثر سلبا على صحّة المواطنين. أمّا من منظور إقليمي فهناك شبه اتفاق على أنّ معدّل خمسة مائة متر مكعّب سنويا يعدّ حدّا مناسبا للمناطق الجافة وشبه الجافة.

24_ فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، عمّان : دار كنوز المعرفة العلمية، 2007، ص20

25- المرجع نفسه، ص21

26- سحنون محمد، "ظاهرة انتشار الفقر في البلدان النامية وسياسات الحدّ منها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد20ديسمبر2003، ص78.